



جامعة الأزهر
قطاع الشريعة والقانون



مجلة قطاع الشريعة والقانون

تصدرها

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

العدد التاسع

٢٠١٧-٢٠١٨ م

مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

أ.د. عادل عبد العال خراشى عميد كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

أعضاء مجلس الإدارة

أ.د. / صابر محمد سيد عميد كلية الشريعة والقانون بأسسوط

أ.د. / عبد الحكيم مصطفى الشرقاوى عميد كلية الشريعة والقانون بطنطا

أ.د. / السيد أحمد مرجان عميد كلية الشريعة والقانون بدمنهور

أ.د. / اعتماد عبد الصادق عفيفى صيدة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة

نائب رئيس التحرير

أ.د. / عبد العزيز عطا سيد

وكيل كلية الشريعة والقانون

بالقاهرة

مدير التحرير

أ.د. / أسامة السيد عبد السميع

وكيل كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

سكرتير التحرير

أ. / عبد العاطى عبد النبى مصطفى

هيئة التحرير

السادة مقرر واللجان العلمية الدائمة

مقرر اللجنة العلمية الدائمة للفقهاء	أ.د. / نصر فريد واصل
مقرر اللجنة العلمية لأصول الفقه	أ.د. / محمد إبراهيم الحفناوي
مقرر اللجنة العلمية للفقهاء المقارن	أ.د. / رشاد حسن خليل
مقرر اللجنة العلمية للقانون العام	أ.د. / أحمد حسنى طه
مقرر اللجنة العلمية للقانون الخاص	أ.د. / إسماعيل عبد النبي شاهين

قواعد النشر بالمجلة

تقبل البحوث المقدمة للمجلة قطاع الشريعة والقانون وفقا للقواعد التالية :

- ١ - يفضل ألا يزيد عدد صفحات البحث عن (٨٠) صفحة
- ٢ - أن لا يكون البحث قد سبق نشره.
- ٣ - أن لا يكون مستلا من رسالة علمية.
- ٤ - أن يراعى فيه قواعد البحث العلمي ومنهجيته.
- ٥ - ضرورة مراعاة أدبيات البحث العلمي.
- ٦ - جميع البحوث تخضع للتحكيم السرى.
- ٧ - لا تدفع مكافآت مالية مقابل البحوث التي يتم نشرها.
- ٨ - يقدم البحث من ثلاث نسخ مطبوعة على الكمبيوتر بالإضافة إلى (C.D).
- ٩ - مواصفات الكتابة :
 - عدد الأسطر (٢٣) سطرا.
 - نوع الخط (Simplified Arabic)
 - البنت الخاص بالمتن (١٤)
 - البنت الخاص بالهوامش (١٢)
 - البنت الخاص بالعناوين الرئيسية (١٦) Bold
 - البنت الخاص بالعناوين الفرعية (١٤) Bold
- ١٠ - إرفاق ملخص للبحث المراد نشره.
- ١١ - تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر.
- ١٢ - لا ترد أصول الأبحاث سواء نشرت أو لم تنشر بالمجلة.
- ١٣ - تقدم البحوث إلى إدارة المجلة بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة مقرونة بسيرة ذاتية مختصرة للباحث لاتخاذ إجراءات النشر.
- ١٤ - جميع البحوث التي تنشر تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر عن رأي المجلة ولا تكون مسؤولة عنها.
- ١٥ - تخضع جميع البحوث للقواعد السابقة وما يضاف إليها من قواعد طبقا لاعتبارات الصالح العام.

